البحث العلمي الإجتماعي: بعض الموازنات والاولويات

د.عزي عبد الرحمن
نائب رئيس الجامعة للدراسات
العليا والبحث العلمي

ارتبط البحث العلمي تاريخيا وفي فكر الباحثين بعملية تسخير العقل البشري في كشف بعض أسرار الطبيعة والكون وفي امكانية تحقيق تطور منشود أيا كان مجاله: اقتصاد، علاقات إجتماعية، ثقافة، صحة، فن، أسلحة، بيئة، فضاء، الخ. وتتمثل بعض الابجديات الخاصة بمرامي البحث العلمي في الابعاد الزمانية الثلاث:

- الاستفادة من التراكمات التراثية التاريخية (الماضي)، ويدخل في سياق ذلك دراسة أحدة أحداث التاريخ، النصوص المدونة والتراث الشفوي، المعالم الأثرية، الخ. مساهمة في استظهار العبر والايات التي تمهد الأرضية الممكنة من استيعاب جزء من الواقع المعيش (الحاضر).
- معاينة القلاقل والانشغالات المتولدة عن الضرورات والاحتياجات الإجتماعية على مستويات ثقافية، إجتماعية، اقتصادية، تقنية، فنية، الخ، (الحاضر)، وهو ماقد يدفع بدوره إلى التنبؤ بالنهج الذي يحدد مسار المستويات المشاراليها اعلاه (المستقبل).
- إستشراف الآفق والتوجهات القادمة (المستقبل) استناداً الى بعض مؤشرات (الحاضر والماضي) في سياق التنبؤ الذي يسمح بالتحكم أكثر في الزمن واقتصاد الجهد وعدم إعادة التاريخ (السالب) بما يخدم مايصبو اليه المجتمع من غايات.

وقد تميزت العلوم الإنسانية والإجتماعية تاريخيا في كونها لاتمثل فقط طرفا معتبرا في مؤسسة البحث العلمي ولكنها تساهم أيضا في تحديد ماهية البحث العلمي وفلسفته واستراتيجيته وابعاده، الخ. ومرد ذلك جزئيا كون هذه العلوم لعبت وقد تلعب دور المحرك في صياغة المشروع الإجتماعي والاقتصادي والثقافي والحضاري في المجتمع. وقد يفسر ذلك أيضاً واقع أن العلوم الانسانية والإجتماعية احتفظت بمكانة معتبرة (في المجتمعات التقنية المعاصرة) رغم سيادة العامل التقاني وتطبع المجتمع بطبائع حضارة مابعد التصنيع وآلياتها المادية المتولدة عن ذلك.

وتتباين مكانة مؤسسة البحث العلمي من مجتمع الى آخر وفق مستوى التطور الإقتصادي والإجتماعي وكذا استراتيجية البلد في هذا المجال. وعامة، يمكن تحديد هذه المكانة من خلال عدد من المؤشرات من مثل نسبة الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالمقارنة مع الناتج الوطني الإجمالي (GNP)، عدد الابحاث العلمية المنشورة في المجلات المتعارف عليها والمصنفة دوليا(1)، عدد الباحثين الممارسين

بالمقارنة مع الاطارات والطاقات الكامنة في هذا المجال، الامكانات المخبرية والخدمات المكتبية والمعلوماتية المتوفرة، الخ، ونجد في هذا السياق أن البلدان المصنعة تخصص مابين 2.5 و 3.5٪ من مجمل الناتج الوطني الإجمالي للبحث العلمي بينما تخصص البلدان المسماة بالنامية مايقارب5.٪ من هذا الناتج للبحث العلمي. ويمكن أن يضاف إلى ذلك الزمن الذي يخصصه الباحث للبحث ذلك أن في البلدان المسماة بالنامية وفي غياب الارضية المادية الإجتماعية وكذا المعرفية فان الجزء الاساسي من زمن الباحث "تلتهمه" المتاعب الحياتية والادارية التي يتواجد في معتركها الباحث في الوقت الذي نجد قيمة هذا الزمن وانعكاساته على المحيط الإقتصادي والإجتماعي والثقافي لايمكن تقديرها حتى ولو باللجوء الى الاستثمارات المعتبرة التي بذلت بما في ذلك ماهو بالعملة الصعبة على امتداد زمن هام من أجل تكوين مثل هذا الباحث.

ويتبع هذه المؤشرات امتدادات تزيد من تعميق الفجوة بين العالمين المشار إليهما وتوسيع دائرة التبعية الى أجل غير مسمى خاصة في المجالات التكنولوجية والنووية ذات الأولوية كما يظهر ذلك في جانب من الأسس التي يسعى النظام الدولي الجديد إلى تثبيتها.

ويتضح أيضا أن مجال العلوم الانسانية والإجتماعية لايبتعد كثيرا عن المجال المذكور اذ أن فضاءات التبعية مازالت قائمة رغم اجتهادات جادة في اتجاه تحقيق بعض الإستقالية في تحديد مواضيع بحث هذه العلوم ومنا هجها وذلك في مثل تخصصات التاريخ والإجتماع والفلسفة والاثار وغيرها. هذه الاجتهادات، وان كانت قد أحدثت بعض الوعي في ضرورة النظر الى منتوج البحث الإجتماعي الغربي بنظرية نقدية متفحصة، فانها لم تحدث اهتزازات أساسية في محتويات هذه العلوم ومناهجها بحيث تكون العلاقة مع المنتوج الاجتماعي الغربي علاقة الافادة والاثراء وليست علاقة نقل واستهلاك رغم وجود بعض الاستثناءات

وأيا كانت طبيعة البحث العلمي الإجتماعي ومكانته في الوسط الجامعي أو في المحيط الإجتماعي والإقتصادي والثقافي ككل فان معاينة البحث العلمي الاجتماعي بالجامعة الجزائرية ومقاربته بنوع من النظرة المتأنية تتطلب ادخال المتغيرات التالية في عملية التحليل هذه: التاريخ، مكانة الباحث الذي ينتج هذه المعرفة الإجتماعية، طبيعة المعرفة المنتجة ومحتواها وعلاقة ذلك بالمحيط وبسلم الأولويات في مجال البحث الاجتماعي، الوسائل القائمة في إنتاج هذه المعرفة ونشرها، الطرف أو الأطراف المتلقية أو المتفاعلة مع هذا المنتوج، علاقة ذلك بالنظام الإجتماعي والسياسي، علاقة ذلك بالمحيط الدولي والحضاري، ومثل هذه المعالجة تتطلب عدة أبحاث جادة تخرج عن الإطار المحدد لهذه الدراسة.

ويمكن مقاربة هذا الموضوع ولاعتبارات عملية من حيث البنية البيداغوجية والإدارية الخاصة بتنظيم البحث العلمي على مستوى الجامعة الجزائرية والمتمثلة أساسًا في: الدراسات العليا، البحث العلمي والتكوين في الخارج. وهذا المسلك ليس ادرايا بقدر ما يقوم على عملية تقييم التجربة وفق الممارسة المتوفرة والتعامل مع هذه الظاهرة.

مقدمات أولوية

لقد كان الإهتمام بالبحث العلمي الإجتماعي اثر الإستقلال وأثناء فترة الستينيات عامة محدودا بالمقارنة لإعتبارات عدة منها ثقل الإرث الإستعماري المهيمن على هذه العلوم في محتواتها ومناهجها، ندرة الإطار الجزائري المؤهل في هذا المجال بالذات، تواجد أولويات أخرى مرتبطة بتشكل كيان الدولة الناشئة ومؤسساتها، الخ. ويمكن القول أنه بعد الإستقلال بمدة معتبرة لم تكن هناك سياسة واضحة معلنة عن البحث العلمي الإجتماعي إذ كان الهم التربوي السائد آنذاك هو التعليم مع تمديد ذلك من الناحية الكمية الى قطاعات واسعة من المجتمع. وكان الإستثمار مرتكزا على تكوين المكونين بالإضافة إلى المرافق المادية والوسائلية التي تمكن من التكفل بالإعداد المتزايدة من التلاميذ والطلبة وتحقيق ماسمي بديمقراطية التعليم. وسارت المؤسسة الجامعية على هذا النحو ولم يكن هناك تصور أونظام للبحث العلمي وذلك إلى بداية السبعينيات. وكان القليل من البحث الذي كان قائما يتم بصفة فردية ترتبط بإنشغالات الباحث في تخصص معين، والقليل من ذلك كان يجد طريقه إلى النشر.

وقد تأسس سنة 1974 الديوان الوطني للبحث العلي (ONRS) تحت اشراف وزارة التعليم العالي، وكان يهدف الى تنظيم وتطوير البحث العلمي بمختلف القطاعات على المستوى الوطني. واستمر هذا الديوان الى غاية 1983 اذ تم حله لعدة اعتبارات منها عدم تقدير أهمية البحث العلمي في تلك الفترة وعدم تمكن هذا الديوان من تحريك وإدارة البحث العلمي في مابين مختلف القطاعات خاصة وأنه كان تابعا لقطاع واحد هو التعليم العالي.

ويصعب تقييم هذه التجربة الذي دامت عشر سنوات لغياب المعطيات عما قام به أو أنتجة الديوان بالرغم من أن تواجده يعتبر دعمًا للبحث العلمي كما أن لهذا الاخير اسهامات في تأسيس مراكز البحث على مستوى قطاعات عدة. ويلاحظ أن مابين 1974 و 1983 مول الديوان الوطني للبحث العلمي 109 مشروع بحث داخل الجامعات و 62 برنامج بحث خارجها. وقد مست هذه العملية 1400 باحث سنة 1982 موزعين كما يلي 450 في ميدان البيولوجيا والطب، 640 في ميدان العلوم الدقيقة والتكنولوجيا و 300 في ميدان العلوم الاجتماعية. وقد تمت مناقشة 200 رسالة (theses) في إطار هذه المشاريع المموّلة كما تم انشاء عدة مخابر للبحث العلمي في عدة قطاعات. وعامة، فإن الديوان وبحكم طبيعته الجامعية الأكاديمية البحتة فلم يستطع إحداث حركية فعلية بين البحث العلمي والقطاع الإقتصادي والإجتماعي. (2)

وشهد قطاع البحث العلمي فراغًا نسبياً بين سنة 1983 وسنة 1985 وتأسست سنة 1985 محافظة البحث العلمي والتقني على مستوى الوزارة الأولى التي كانت تشرف على القطاعات الأخرى ومع هذه المحافظة بدأت عملية تنظيم البحث العلمي على مستوى الجامعة. والواقع أن بداية الثمانينيات تعتبر هامة بالنسبة للبحث العلمي الإجتماعي في المؤسسة الجامعية ذلك أن البحث العلمي عامة كانت يتم خارج مؤسسة الجامعة كمثل المراكز أو المعاهد أو الدواوين كما وأن مفهوم البحث العلمي كان يقتصر أويعطى الصدارة للعلوم التكنولوجيا. وبدأت الجامعة ابتداء من سنة 1985 في تجربة البحث العلمي على نمط

فرق البحث أي إجراء البحث في اطار مجموعات من الباحثين تعالج إشكاليات محددة مدروسة على مستوى المجالس العلمية والجامعة والوزارة الوصية تسمى بمشاريع البحث التي تدوم في المعدل سنتين بتمويل من المؤسسة الجامعية. وهذه التجربة التي استقطبت حوالي 1/3 الهيئة التدريسية بجامعة الجزائر قد سجلت بعض النتائج الأساسية سواء تعلق الأمر بإرساء بعض تقاليد البحث العلمي أو في معالجة الإشكالات التي لم يكن الإمكان معالجتها لولا ما توفره هذه التجربة من بعض الإمكانات والحوافز، غير أنها من جهة أخرى تشهد هذه التجربة عدة اهتزازات في هيكلتها وادراتها والالتزامات المنوطة بها، الخ.

الدراسات العليا وتكوين الباحث: بعض التغثرات

- إن البحث العلمي الإجتماعي لايقترن فقط بنظام فرق البحث أو الجهد الذي يقوم به الباحث على انفراد أو بصفته أستاذاً بمؤسسة الجامعة، بل يتضمن أيضا التعليم والبحث في الدراسات العليا والرسائل التي ينجزها الطلبة الباحثون ومساهمة الطلبة المتخرجين في مختلف القطاعات الخ. وكذا وبصفة عملية تكوين الباحث في حد ذاته. فالدراسات العليا هي "السبيل الى اعداد القوى البشرية المتخصصة ومجال توليد الفكر واعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والانتاج وأداة تجديد الثقافة"(3).

تأسس نظام الدراسات العليا بالجامعة الجزائرية وجامعة الجزائر خاصة ابتداء في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات وكانت الدراسة تتوج بديبلوم الدراسات المعمقة (DEA) أو بديبلوم الدراسات العليا (DES) على النحو السائد في النظام الفرنسي بالإضافة الى شهادة الدكتوراه في بعض التخصصات المحدودة. وتأسس نظام الدرا سات العليا الجاري به العمل حاليا سنة 1987 وهو النظام الذي عوض الشهادات السابقة بشهادة الماجستير (الدراسات العليا الأولى) والدكتوراه (الدراسات العليا الثانية)، أنظر المرسوم رقم 87-70 تاريخ 17 مارس 1987.

وقد ظهرت الدراسات العليا نتيجة نمو دراسات التدرج وحاجة قطاع التعليم والقطاعات الاخرى إلى البحث العلمي وكذا تزايد عدد المؤطرين الجزائريين خاصة من العائدين من الخارج و الذين تكونوا في إطار عملية ارسال بعثات التكوين في الخارج في بداية السبعينيات. وساهمت الدراسات العليا في تكوين أعداد معتبرة من الإطارات والباحثين وفي دعم آلية البحث العلمي اعتماداً على الرسائل والاطروحات التي يقوم بها الطلبة الباحثون وكذا في تقليص عملية اللجؤ الى الخارج في التخصصات التي لاتتطلب ذلك. والواقع أن انتاج البحث العلمي الاجتماعي المستمر في الجامعة الجزائرية مازال الى حد كبير انتاج الطلبة الباحثين على الرغم من عدد من الأختلالات النظرية والمنهجية في هذه الأعمال وارتباط هذه الاخيرة بالشهادة.

هذه المساهمات المرتبطة بنظام الدراسات العليا لاتعنى بالضرورة أن وضعية هذه الدراسات صحيّة بل أن واقعها سواء تعلق الأمر بتكوين المؤطر ووضعيته أو بمحتويات البرامج أو بنظام أو مفهوم الرسالة ومحتواها وقيمتها أو بالأدوات التوثيقيّة والوسائليّة المتوفرة تتطلب إعادة النظر على عدة مستويات.

إن الإصلاح الأساسي في قطاع التعليم العالي وإلى حد ما الدراسات العليا وقع في بداية السبعينيات (1971). وكان من مراميه توسيع دائرة المعارف والتخصصات العلمية في الجامعة، تركيز الدراسة في مستوى التدرج على نظام الجذع المشترك على أساس أنه الحزام المعرفي الذي يمكن الطالب من التدرج في التخصصات إعتماداً على قاعدة متينة من التكوين، إشراك الأساتذة وهيئة الطلبة في اللجان البيداغوجية، ومواكبة المعارف العلمية المتجددة في مختلف الفروع العلمية والمعرفية المتعددة، الخ.
ومايلاحظ عامة أنه رغم بعض الوقفات التي تمت سنة 1984 ثم 1987 ثم 1991 فإنه لم تحدث هناك مراجعة وافية نقدية لمحتويات البرامج على مستوى الدراسات العليا. وإذا أخذنا بعين الإعتبار أن المعرفة العلمية تتجدد بل وتتضاعف كل ست أو سبع سنوات في عدد من التخصصات فإن مضامين الدراسات العليا تصبح محافظة على أقل تقدير. ويمكن إعطاء هذه الوضعية طابعًا دراميا بالمثال التالي:

فالعالم أو المهندس الذي تخرج سنة 1985، ولم يتلق تدريبا مطرداً وإطلاعاً على التقدم أو التحسينات في الهندسة هو اليوم محدود النفع، فلقد أصبح مايتراوح بين 70 و 90 بالمئة مما تعلمه في سنة 1985 مهملا في سنة 1991. وهكذا فإن الطاقة البشرية الرفيعة المستوى سريعة الزوال وهالكة. فالطاقة البشرية الرفيعة المستوى لايمكن "تخزينها" ومالم تكن جزءاً من منظمات عاملة ومنتجة، فإنها تغدو مهملة سريعاً. (4)

ويضاف إلى جانب المحتوى، الذي عادة ماتتوقف نوعيته على الجهد الخاص الذي يبذله الأستاذ والطالب أكثر مما يرتبط بالنظام الدراسي للدراسات العليا، جانب محدودية امكانية التأطير بالمقارنة مع تزايد عدد طلبة الدراسات العليا. ويظهر ذلك جليا في الإشراف على رسائل الدراسات العليا اذ أنه في الوقت الذي نتوقع أن يكون معدل الطلبة الذين يشرف عليهم المؤطر بفعالية واستمرارية هو 5 فإن البعض قد أسند إليه ولو بصفة شكلية أكثر من 20 طالب. وهذه الوضعيّة الديمغرافية حتى وإن كانت غير محيّرة بهذا الشكل نظراً لأنّ عدد محدوداً نسبيًا هم الذين يواصلون أبحاثهم الجامعية مع المؤطر فإنها ستزداد حدة في المستقبل القريب والمتوسط وذلك لأن التوازن مختل بين عدد الطلبة وامكانية التأطير. وإذا أجرينا معادلة رياضية بين عدد طلبة الدراسات حاليا (3938 طالب) وعدد الأساتذة المحاضرين المؤطرين حاليا (153) فإن التوزيع سيكون احصائيا 25 طالب لكل أستاذ. وقد تساهم عملية فتح المجال للاساتذة المكلفين بالدروس للقيام بالاشراف في التقليل من عبء الإشراف هذا الا أن ذلك قد ينعكس سلبا على النوعية رغم وجود استثناءات دائماً.

ويتواجد الى ذلك قائمة من المنقوصات أن صح هذا التعبير سواءً تعلق الأمر بفقدان مخابر البحث أو نقص المصادر الأساسية أو غياب المجلات المتخصصة أو ضآلة النشاط الثقافي والعلمي، الخ. وهي لاتستدعى الحديث عنها بقدر ما تتطلب معاينة كيفية تجاوزها في سياق تضاؤل الموارد أو سوء إستخدامها وتزايد الطلب. ويمكن إختزال المتاعب الأساسية الأخرى في العلاقة المفقودة بين هذا الضغط الديمغرافي من جهة والإمكانات المادية والتأطيرية المسخرة لذلك من جهة أخرى.
يلاحظ أن هناك تطوراً متزايداً في أعداد طلبة الدراسات العليا في جامعة الجزائر إذ ارتفع عدد هؤلاء من 1078 طالب (ة) سنة 1978 الى 2134 سنة 1985 و 3057 سنة 1986 و 4595 سنة 1989 و 5424 سنة 1991. وقد برزت هذه الزيادة ابتداءً من سنة 1985 مع بروز الأزمة الإقتصادية وتقلص

فرص العمل في السوق الشيئ الذي يكون قد دفع الطلبة الى اللجوء الى الدراسات العليا. وهذا التزايد كان متزامنًا مع تقلص إمكانيات التأطير والبحث والتوثيق وهو مالم يمكن هذه الفئة من الطلبة الباحثين من إتمام الدراسة في الأجال المحددة وفي الكثير من الاحيان توقف مسار هذه الفئة في التحصيل المعرفي مع إستكمال المرحلة النظرية من هذه الدراسة. والواقع أن هذا التزايد لم تمليه ظروف قائمة على التخطيط المعرفي بقدر ما كان إستجابة لضغط الظروف الخارجة عن نطاق المؤسسة الجامعية. ومايؤشر على ذلك مايلي:

1- ان الزيادة في عدد طلبة الدراسات العليا كانت في حدود 10٪ كل سنة خلال آواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات اذا ارتفع العدد من سنة 1979 الى 1980 بنسبة 11٪، ومن سنة 1982 الى 1983 بنسبة 15٪، ومن سنة 1983 الى 1984 بنسبة 10٪ ومن سنة 1984 إلى 1985 بنسبة 10٪، ثم ارتفعت هذه النسب بشكل مفاجئ نوعاما ابتداء من سنة 1985 فارتفعت من سنة 1985 إلى 1986 بنسبة 30٪ ومن سنة 19إلى 1989 بنسبة 26٪ ومن سنة 1990 إلى 1991 بنسبة 21٪ (أنظر الجدول رقم (1).

2- أن هذه الزيادة ارتكزت على أحد التخصصات دون غيرها تقريبا: الحقوق. وقد مثل عدد طلبة الدراسات العليا في الحقوق 30٪ من مجمل طلبة الدراسات العليا بالجامعة سنة 1982. ثم مثل هؤلاء نسبة 29٪ سنة 1983، ف 33٪ سنة 1984، و34 ٪ سنة 1985، و46 ٪ سنة 1986، و46 سنة 1987 و38٪ سنة 1989، و43٪ سنة 1990 و44٪ سنة 1991 (أنظر الجدول السابق)

جدول - 1 -

احصائيات الطلبة المسجلين في الدراسات العليا

المعهد / السنة	الحقوق	الاقتصاد	الادب العربي	اللغات الاجنبية	الإعلام	ع / س	الاثار	التاريخ	علم الاجتماع	علم النفس	الفلسفة	الليسانيات	الرياضة البدنيّة	اقتصاد المكتبات	الترجمة	المجموع
	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	دكتوراه وماجستير	
1978 -19	95	220	329	91	13				289			-	-	-	-	1078
1979 -19	171	113	24	85	94				448			-	-	-	-	938
1980 -1979	35	293	69	97	158				409			-	-	-	-	1061
1981 -1980	-	-	-	-	-				-			-	-	-	-	-
1982 -1981	434	348	76	102	130				361			38	-	-	-	1451
1983 -1982	510	378	104	108	219				323			72	-	-	-	1714
1984 -1983	645	343	188	103	91	151			296			80	12	-	-	1909
1985 -1984	741	188	195	119	110	151	72		68	105	105	89	10	58	23	2134
1986 -1985	1436	449	196	156	122	216	67		78	149	111		10	23	44	3057
1987 -1986	1689	583	244	119	163	195	14	77	139	160	75	87	24	58	38	3655
1988 -1987	1287	224	250	115	92	275	13	75	117	128	89	71	22	75	37	3370
1989 -1988	2412	597	306	112	126	223	12	91	133	226	113	58	29	110	22	4595
1990 -1989	1854	647	287	131	175	239	18	106	160	265	113	41	27	127	62	4252
1991 -1990	2388	842	357	173	242	302	45	132	255	284	126	41	40	156	41	5424

وقد يعود هذا الإختلال الى الإقبال على مهنة المحاماة وعدم قدرة الإدارة على التحكم في الأعداد المتزايدة رغم أن حصة التخصص المعني تحددها الوزارة الوصية في نهاية الأمر وهو مايطرح التساؤل عن الكيفية التي حدث فيها هذا الإختلال وعلاقة ذلك بأي خطة استراتيجية في تكوين الباحثين.

3- أن بعض التخصصات التي يمكن أن تعتبر ذات أولوية في هذه المرحلة كمثل الترجمة، اقتصاد المكتبات والآثار مثلا تشكوقلة نسبية في عدد طلبة الدراسات العليا. ويبدو أن محددات حجم فئة طلبة الدراسات العليا لاترتبط بخطة معينة بقدر ما تمليها إمكانية المعهد المتخصص المعني من حيث عدد الاساتذة المؤطرين أساسا. ويبين الجدول 2 أن تخصص الحقوق مازال يحتل الصدارة في عدد طلبة الماجستير في السنة الجامعية 1992/1991 تليه العلوم الاقتصادية فعلم النفس والعلوم السياسية واللغات الاجنبية، الخ. ويبدو أن تمايز التخصصات التالية الحقوق والعلوم الاقتصادية والعلوم السياسية يعود جزئيا إلى أن هذه الاخيرة كانت تعكس في فترة السبعينيات المكانة التي كانت تحتلها في عهد المشاريع الاقتصادية وزمن الحزب الواحد. ومايلاحظ في الجدول نفسه ارتفاع نسبة الطالبات في الدراسات العليا اذ يمثلن 46٪ من الطلبة المسجلين الجدد و 40٪ من الطلبة المعاودين للتسجيل في هذه السنة 1992/1991. ومثل عدد الطلبة الاجانب 2٪ من طلبة الدراسات العليا ككل خلال تلك السنة. ويتبين أيضا أن هناك بعض التراجع في عدد طلبة الدراسات العليا (مستوى الماجستير) ابتداء من السنة الجامعية 1992/1991 وذلك يعود الى عدم مواصلة هؤلاء التسجيل الإداري مما قد يؤشر على إنقطاع هؤلاء عن مواصلة أبحاثهم بعد استكمال الدروس النظرية.ويتوقع أن يسجل تراجع آخر في المستقبل القريب والمتوسط أثر تطبيق النص الخاص بمقاييس اعادة التسجيل بالدراسات العليا بجامعة الجزائر (أنظر الجدول 2).

جدول -2-

إحصائيات طلبة الماجستير في السنة الجامعية 1991 - 1992

معاهد	المسجلون الجدد		المجموع	إعادة التسجيل		المجموع	الأجانب		المجموع	المجموع العام
	إناث	ذكور		إناث	ذكور		إناث	ذكور		
التاريخ	09	31	40	23	65	88	/	01	01	129
الفلسفة	10	03	13	25	58	83	/	02	02	98
الاعلام والاتصال	18	12	30	28	75	103	01	02	03	136
الحقوق	74	76	150	480	688	1168	07	27	34	1352
اللغات الأجنبية	40	24	64	76	38	114	02	/	02	180
اللغة والأدب العربي	10	17	27	44	83	127	03	09	12	166
العلوم السياسية	12	33	45	40	118	158	/	06	06	209
علم النفس	29	21	50	134	102	236	/	01	01	287
علم الاجتماع	29	21	50	48	65	113	/	06	06	169
العلوم الإقتصادية	28	58	86	133	243	376	02	07	09	471
علم المكتبات	05	05	10	25	26	51	/	/	/	61
الاثار	04	11	15	07	19	26	/	/	/	41
التربية البدنية	01	14	15	03	31	34	/	/	/	49
وحدة اليسانيات	13	04	17	25	18	43	/	/	/	60
الترجمة	/	/	/	14	12	26	/	/	/	26
المجموع العام	282	330	612	1105	1641	2746	15	61	76	3434

الجدول رقم 3

التسجيل واعادة التسجيل في الدكتوراه

المعاهز	المسجلون الجدد		المجموع	اعادة التسجيل		المجموع	الاجانب		المجموع	المجموع العام
	ذكور	اناث		ذكور	اناث		ذكور	اناث		
علم الإجتماع	06	05	11	26	08	34	02	/	02	47
العلوم الإقتصادية	21	01	22	57	08	65	01	/	01	88
التاريخ	03	/	03	14	06	20	01	/	01	24
الفلسفة	/	/	/	13	/	13	01	/	01	14
الحقوق	11	03	14	55	16	71	03	/	03	88
اللغة والادب العربي	08	04	12	79	18	97	03	02	05	114
الاثار	01	/	01	07	01	08	/	/	/	09
علم النفس وعلوم التربية	06	07	13	28	09	37	01	/	01	51
الاعلام والإتصال	02	/	02	12	01	13	/	/	/	15
علوم السياسية والعلاقات الدولية	01	/	01	16	05	21	02	/	02	24
اللغات الاجنبية	/	05	05	06	06	12	01	/	01	18
علم المكتبات	01	02	03	02	/	02	/	/	/	05
التربية البدنية والرياضة	01	/	01	05	01	06	/	/	/	07
المجموع			88			399			17	504

ويظهر الجدول رقم 3 أن هناك نموا معتبراً في عدد طلبة الدكتوراه حيث وصل عدد هؤلاء إلى 504 طالب هذه السنة الجامعية 1992/ 1993. ويرتكز هؤلاء في بعض التخصصات الأساسية من مثل اللغة والادب العربي، الحقوق والعلوم الاقتصادية، ويقل هؤلاء في عدد من التخصصات الاخرى من مثل علم المكتبات، التربية البدنية والرياضة، الفلسفة، والإعلام (أنظر الجدول رقم 3).

الإنتاج المعرفى ومعرفة الواقع

يلاحظ وفيما يتعلق بمنشورات(5) هيئة التدريس على مستوى جامعة الجزائر أن هناك جهداً معتبراً قد بذل من طرف نخبة من الاساتذة في عدة مجالات، وتكون هذه المساهمات قد سدت بعض العجز في ميدان توفير المصادر وجزأرة بعض الإشكالات المطروحة في الواقع الاجتماعي والإقتصادي والثقافي. ومايلاحظ في هذا الانتاج(6) إحصائيا دون دراسة المضامين التي تشكله وتميزه مايلي:

1- أن هذا الإنتاج بشقيه المنشور باللغة العربية أوالفرنسية ضئيل بالمقارنة مع حجم هيئة التدريس التي نمت بشكل واضح منذ أوائل الثمانينيات (أي حوالي 271 عنوان). وهذه الضآلة، التي يمكن أن نجد لها تفسيرات عدة منها قلة العناية بالإطار الباحث وصعوبات النشر وغيرها، تساهم في تدعيم التبعية تجاه المنتوج الأكاديمي الغربي خاصة، وما أدل على ذلك تلك الأسماء الشائعة في أوساط الطلبة عن أهم المنظرين والكتاب الغربيين دون غيرهم وهذا في معظم التخصصات تقريبا.

2- أن ما أنتج باللغة العربية يماثل إحصائيا تقريبا ماتم إنتاجه باللغة الفرنسية (51٪ باللغة العربية، 47٪ بالفرنسية و 1.4٪ بالانجليزية) وهذه الظاهرة تحمل في طياتها إختلالا إذا اعتبرنا أن العلوم الإجتماعية قد تمّ تعريبها منذ بداية الثمانينيات كما وأن الإنتاج باللغات الأخرى ينبغي أن تصاحبه الترجمة الى اللغة العربية وهو مالم يحدث في كثير من الاحيان. وقد يكون هذا الإنتاج المزدوج إهدار لبعض الطاقات وإستثمار غير ضروري سواء أكانت المحتويات المنشورة متماثلة (وفي هذه الحالة تكون العملية مجرد تكرار لمحتويات متشابهة ولكن بلغتين) أو غير متماثلة (وفي هذه الحالة يمكن أن تؤدي هذه العملية الى ازدواجية معرفية في أوساط الجمهور الملتقى من الطلبة الباحثين.

جدول 4

منشورات هيئة التدريس بجامعة الجزائر

تخصص / اللغة	أدب وتحليل أو نقد أدبي	إجتماع	قانون	علوم سياسية	فلسفة	إقتصاد	آثار	تاريخ	الليسانيات	علم النفس	إعلام	المجموع
عربية	76 (54.6٪)	15 (10.7٪)	9 (6.4٪)	8 (5.7٪)	7 (5٪)	6 (4.3٪)	6 (4.3٪)	5 (3.5٪)	2 (1.4٪)	2 (1.4٪)	3 (2.1٪)	139
فرنسية	29 (22.6٪)	33 (25.7٪)	2 (1.5٪)	1 (.7٪)	12 (9.3٪)	23 (17.9٪)	2 (1.5٪)	13 (10.1٪)	8 (6.2٪)	2 (1.5٪)	3 (2.3٪)	128
انجليزية	4 (100٪)	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	4×
المجموع	109	48	11	9	19	29	8	18	10	4	6	271

المصدر: مستخرج من دليل المنشورات، جامعة الجزائر، مركز الطباعة بجامعة الجزائر، 1992

ملاحظة: الأرقام الواردة لاتتضمن انتاج عدد أعضاء من هيئة التدريس وذلك يعود إلى بعض الخلل الاداري في اعداد الوثيقة.

2- أن ما أنتج باللغة العربية يحمل طبيعة أدبية (أدب و/ أو تحليل نقدي) أي54.6٪ من الإنتاج الكلي وأن ماتم اصدارة باللغة الفرنسية ذو طبيعة اجتماعية وإقتصادية (43.7٪ من الإنتاج الكلى بهذه اللغة) بينما يمثل الإنتاج الأدبي بهذه الاخيرة 22.6٪. ويبدو وأن هذه الظاهرة إرتبطت بواقع أن تخصص الأدب العربي كان سابقا في هذا المسلك وأن مصادر البحث في تخصصات اخرى كانت في معظم الأحيان باللغات الأخرى الشيئ الذي يكون قد أثر على الإنتاج باللغة العربية في هذه التخصصات بالإضافة إلى صعوبات البحث والنشر الذي واجهه الإنتاج باللغة العربية عامة.

3- إن الإنتاج عامة في بعض التخصصات محدود وذلك من مثل علم النفس والآثار والعلوم السياسية والإعلام الشيئ الذي يتطلب جهدا آخر في هذا المجال (أنظر تحليلنا لدليل المنشورات الجامعية في الجدول رقم4).

وتشمل عملية الإنتاج المعرفي ما ينجزه طلبة الدراسات العليا من رسائل على مستوى الماجستير والدكتوراه والتي وصلت من بدايتها حتى 1992 الى 655 رسالة (ماجستير ودكتوراه). وتتوزع هذه الأعمال على التخصصات الأساسية التالية: الحقوق بـ 28.2٪ (185 رسالة)، العلوم الإقتصادية بـ 20.6٪ (أي 135 رسالة)، العلوم السياسية بـ 9.4٪ (أي 62 رسالة)، والأدب العربي بـ 9.1٪ (أي 60 رسالة)، وتتوزع باقي النسب على الفروع الأخرى. ويلاحظ ضآلة الأبحاث في الدراسات العليا ببعض التخصصات حديثة النشأة من مثل الآثار بـ 0.4٪ (أي 3 رسائل)إقتصاد المكتبات بـ 0.6٪ (أي 4 رسائل)، والتربية البدنية والرياضية بـ 0.9٪ (أي 6 رسائل) (أنظر الجدول رقم5).

وينبغي التأكيد على أن طلبة الدراسات العليا بأبحاثهم هذه يساهمون بصفة هامة في تأسيس البحث العلمي وصناعته. وتعتبر مناقشة رسائل الدراسات العليا جزءاً معتبراً من عملية النشاط العلمي والمعرفي بالجامعة خاصة اذا اعتبرنا أن معدل المناقشات تزايد في السنوات الخمس الاخيرة اذ وصل عدد المناقشات في السنة الجامعية 1988- 1989 إلى 74 مناقشة (ماجستير ودكتوراه)، أنظر الجدول 6.

ونشير في هذا الباب الخاص بالإنتاج المعرفي الى أن جامعة الجزائر ومعاهدها تصدر تارة بانتظام وتارة بغير انتظام مجلات علمية جامعية معظمها متخصصة وتشمل القانون، التاريخ، الإعلام، اللغات الأجنبية، علم النفس، علم الإجتماع، الأدب العربي، والعلوم الإقتصادية، وهذا بالإضافة الى مجلة حوليات جامعة الجزائر ومجلة بحوث. هذه المجلات تساهم بدورها في توفير المادة المعرفية العلمية، غير أن عدم انتظامها وقلة توزيعها على الوسط الجامعي وكذا ضآلة الصرامة العلمية لدى بعضها حال دون احداث فعالية وتأثير معتبر في اختصاصاتها على الرغم من أن تواجدها يدعم الحس العلمي المعرفي ويوفر الارضية لمزيد من التراكم المعرفي الضروري في تطور العلم والمعرفة (أنظر الجدول7).

- جدول -5-

رسائل الدراسات العليا بجامعة الجزائر

من بدايتها إلى سنة 1992

التخصص / اللغة	الحقوق		الادب العربي		علم الاجتماع		العلوم الاقتصادية		العلوم السياسية		علم النفس		التاريخ		الفلسفة	
	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه
عربية	105	25	43	17	39	1	30	5	29	2	27	1	21	×	15	×
فرنسية	30	25	×	×	8	1	80	20	25	6	7	×	×	×	×	×
المجموع	135	50	43	17	47	2	110	25	54	8	34	1	21	×	15	×

التخصص / اللغة	اللغات الأجنبية		الإعلام والإتصال		الليسانيات		الترجمة		الاثار		اقتصاد المكتبات		التربية البدنية		المجموع
	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	
عربية	×	×	13	×	11	×	5	×	3	×	×	×	1	×	393
فرنسية	14	1	2	×	12	×	2	×	×	×	4	×	5	×	242
انجليزية	12	1													13
إسبانية	3														3
روسية	4														4
المجموع	33	2	15	×	23	×	7	×	3	×	4	×	6	×	655

المصدر: مستخرج من دليل رسأل الدراسات العليا، جامعة الجزائر 1992

جدول رقم 6

حوصلة المناقشات
من سبتمبر 1988 الى سبتمبر 1989

المعهد	ماجستير	دكتوراه الحلقة الثالثة	دكتوراه الدولة	الملاحظات
معهد الحقوق	10		01	
معهد اللغة والأدب العربي	05		01	
معهد العلوم الإقتصادية	07		02	
معهد اللغات الأجنبية	07		02	
معهد الترجمة	01			
الإعلام والإتصال	01			
معهد العلوم السياسية	05			
معهد الاثار	-			
معهد التاريخ	03			
معهد الفلسفة - اللسانيات	5 فلسفة + 3اللسانيات	01 فلسفة		
معهد علم الاجتماع	12	01		
معهد علم النفس	07			
معهد اقتصاد المكتبات	-			
معهد الرياضة البدنية	01			
المجموع	67	02	05	74

المصدر: نيابة المديرية للدراسات العليا، جامعة الجزائر، 1989

جدول رقم 7

قائمة المجلات التي تصدرها جامعة الجزائر ومعاهدها

المجلة	المعهد	تاريخ البداية	الاعداد الصادرة	لغة النشر
1- حوليات جامعة الجزائر Annales de l'Université d'Ager	جامعة الجزائر	1985	7	عربية، فرنسية انجليزية
2- بحوث Recherches	//	1992	1	ع. ف. أ
3- المجلة الجزائرية للعلوم القانونية Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Economiques et Politique	معهد الحقوق	/	/	ع. ف
4- مجلة الدراسات التاريخية	معهد التاريخ	/	4	ع
5- المجلة الجزائرية للإتصال Revue Algérienne de Communication	معهد علوم الإعلام والإتصال	1984	7	ع. ف. أ
6- Langues et Littérature	معهد اللغات الاجنبية	/	/	ف
7- المجلة الجزائرية لعلم النفس وعلوم التربية Revue Algérienne des Sciences de Psychologie et de l'Education	معهد علم النفس وعلوم التربية		4	ع. ف
8- مجلة علم الإجتماع Revue de Sociologie	معهد علم الإجتماع		4	ع. ف
9- مجلة الأدب العربي	معهد اللغة والأدب	1992	1	ع
10- مجلة العلوم الإقتصادية Review Of the Institute of Economics	معهد العلوم الاقتصادية	/	4	ع. ف.أ

ويمكن أن نسجل عدد من الملاحظات البنيويّة على الانتاج المعرفي الجامعي وذلك على النحو التالي:

أ- ان هذا الإنتاج (وبصفة أساسية المطبوع منه) والخاص بهيئة التدريس ضئيل بالمقارنة مع حجم هيئة التدريس من جهة والتطور الحاصل في مختلف التخصصات من جهة أخرى. ويمكن بالطبع ايجاد تفسيرات لذلك منها تقلص زمن البحث لدي الباحث لظروف بيداغواجية وإجتماعية، صعوبة النشر، الخ.

ب- إن هذا الإنتاج لم يتجه أساسا الي توفير الكتاب المدرسي الجامعي الذي هو أساس محتويات البرامج المدروسة بقدر ما اتجه إلى تجسيد إنشغالات الكتاب الباحثين في مجال من المجالات. ويبدو أن هناك مايبرر هذا التوجه من طرف هيئة الأساتذة الباحثين ذلك أن الاستاذ يميل الي البحث عن إشكالات مستحدثة أكثر من توثيق معارف شبه ثابتة في تخصص ما. وهذا المنطق يؤدي بنا إلى الإعتقاد بأن عملية توفير الكتاب المدرسي الجامعي يتعين أن توكل الى مؤسسة جامعية تقوم بتفريغ عدد من الأساتذة الباحثين لإنجاز هذه المهمة البيداغوجية القاعدية وضمان نشرها وتوزيعها.

جـ إن واقع الانتاج المعرفي الجامعي يبين أنه ليس كل ما ينتج يجد سبيله الى النشر. والعوامل التي تفسر ذلك عديدة منها الثقل الإدراي في دواوين النشر العمومية، زيادة تكاليف النشر، الخ. ويبدو أن العامل الذي سيكون له الأثر في مستقبل الانتاج المعرفي الجامعي هو قدرة الاساتذة الباحثين على التجاوب مع التكنولوجيا الحديثة في النشر ومنها بصفة أساسية القدرة على تصفيف هذا الإنتاج وتأليفه على الإعلام الآلي قبل تقديمة للسحب ذلك أن العائق الاساسي في التأخير المسجل في عملية النشر عادة تعود إلى هذه العملية بالذات.

د. إن هذا الانتاج سواء تعلق بهيئة التدريس أو طلبة الدراسات العليا لايصل في معظم الأحيان الى الجهات المستخدمة. وينطبق هذا بصفة خاصة على الدراسات التطبيقية اذ ماهي المردودية المعرفية والعملية في إنجاز دراسة أورسالة على قطاع معين ثم لاتصل هذه المعرفة إلى هذا القطاع وتبقى في رفوف المكتبات.

البحث شبه الجماعي: بداية متواضعة

يصعب في الواقع تقييم تجربة البحث في إطار فرق البحث لعدة اعتبارات أهمها قصر هذه المدة أي منذ سنة 1985 وكذا تنوع الإختصاصات التي شملتها وغيرها. ونجد من الناحية الإحصائية أن عدد المشاريع في كل التخصصات على مستوى الجامعة الجزائرية ككل وصلت الى 327 مشروع بحث منها 105 مشروع في العلوم الإجتماعية (أنظر الجدول رقم 8). وهذا العدد معتبر في حد ذاته، وإذا أعتبرنا أن معدل عدد الباحثين في كل مشروع هو في حدود ثلاثة، فإن عدد الباحثين المندمجين في إطار فرق البحث على مستوى الجامعة الجزائرية يصل إلى 981 باحث (ة). ويلاحظ أن عدد الاساتذة الباحثين في العلوم الإجتماعية بالجامعة الجزائرية ككل كان يمثل في المشاريع القديمة 15.4٪ من مجمل الباحثين في التخصصات الأخرى وارتفعت هذه النسبة إلى 50٪ في المشاريع الجديدة وهو ما قد يؤشر بأن تجربة البحث في إطار الفرق قد تطورت في العلوم الإجتماعية بشكل (أفضل) من فروع التكنولوجيا والعلوم

أن عدد الاساتذة الباحثين في العلوم الإجتماعية بالجامعة الجزائرية ككل كان يمثل في المشاريع القديمة 15.4٪ من مجمل الباحثين في التخصصات الأخرى وارتفعت هذه النسبة إلى 50٪ في المشاريع الجديدة وهو ما قد يؤشر بأن تجربة البحث في إطار الفرق قد تطورت في العلوم الإجتماعية بشكل (أفضل) من فروع التكنولوجيا والعلوم الدقيقة والبيولوجية وعلوم الأرض وغيرها (أنظر الجدول 9). ونجد أن جامعة الجزائر بالمقارنة مع جامعات الوطن الأخرى قد سجلت تطورا ملحوظا في إرساء هذه التجربة. فقد كانت نسبة الباحثين في المشاريع القديمة بجامعة الجزائر تمثل 4٪ فقط من مجمل الباحثين في الجامعات الأخرى ثم انتقلت هذه النسبة إلى 29.2٪ في المشاريع الجديدة (أنظر الجدول 10).

إن هذا الحجم من مشاريع البحث والباحثين في الجامعة الجزائرية ككل من جهة أخرى لايترجم واقع البحث العلمي في الإطار الجماعي أو شبه الجماعي، ذلك أنه ومن مجمل المشاريع المقيمة سنة 1990 فقد تم انجاز حوالي 20٪ من هذه المشاريع فقط (27٪ في العلوم الاجتماعية) بينما تم توقيف 10٪ (15٪ في العلوم الإجتماعية) وتم تجديد 48٪ (34٪ في العلوم الاجتماعية) ولم تقيم 22٪ (نفس النسبة في العلوم الاجتماعية) من هذه الاخيرة. ومايطرح نفسه في هذه الحقائق هو أن نتائج هذه التجربة من البحث متواضعه (20٪ من المشاريع ككل التي تم انجازها) بل أن جزءا منها يعتبّر استثمارا ضائعا ومكلفا (10٪ من هذه المشاريع تم توقيفها). وقد نعتبر هذه التجربة إيجابية من حيث تدعيم تقاليد البحث وتأسيس بعض الاستقرار على مستوى الباحثين الا أن النتائج المحققة لحد الأن قد لاترتقي إلى مستوى الموارد المادية (في شكل تعويضات وامكانات أخرى حسب التخصصات) والبشرية (حجم الباحثين) المسخرة لهذه العملية وذلك على الرغم من المجهودات والانتاج الذي برزت به بعض فرق البحث سواء على المستوى الوطني أو على مستوى جامعة الجزائر.

وقد بدأت جامعة الجزائر تدخل ميدان البحث العلمي شبه الجماعي (أن صح هذا التعبير) سنة 1985 كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ويوجد بجامعة الجزائر حاليا (1992) 56 مشروع بحث موزعة حسب التخصصات التالية: علم النفس (11)، علم الاجتماع (9)، اللغات الاجنبية (9)، الادب العربي(8)، الاقتصاد (4)، الترجمة (3)، الفلسفة (3)، العلوم السياسية(2)، الاعلام (2)، الحقوق (1)، التاريخ (1)، التربية البدنية والرياضية (1) (7).

جدول رقم 8
وضعية مشاريع البحث في الجامعة الجزائرية ككل سنة 1990

التخصصات	حالة المشاريع						
	المنتهية	الموقفة	المجددة	لم تقيم	المشاريع الجديدة		المشاريع القائمة سنة 1990
					المصادق عليها	لم يصادق عليها	
- مجموع التخصصات	(٪19.6) 80	(٪ 9.5) 39	(٪ 48) 196	(٪22) 93	(٪67.8) 131	(٪ 32.1) 62	327
- العلوم الإجتماعية	(٪ 27.5) 27	(٪15.3) 15	(٪34.6) 34	(٪22.4) 22	(٪70.5) 60	(٪ 29.4) 25	105

المصدر: مستخلصة وبتصرف من وثائق مديرية البحث بالوزارة

جدول رقم 9

الاساتذة الباحثون حسب التخصصات 1990

التخصص	المشاريع القديمة	المشاريع الجديدة	المجموع
التكنولوجيا	258	150	405
العلوم الدقيقة	386	81	467
البيولوجية	396	60	456
علوم الأرض	98	-	98
العلوم الطبية	135	6	141
العلوم الإجتماعية	232 (15.4٪)	298 (50٪)	530 (25.2 ٪)
المجموع	1505	595	2100

المصدر: مستخلصة وبتصرف من وثائق مديرية البحث بالوزارة.

جدول 10

الاساتذة الباحثون حسب بعض الجامعات الكبيرة

الجامعة	المشاريع القديمة	المشاريع الجديدة	المجموع
جامعة التكنولوجيا (باب الزوار)	404	92	496
جامعة وهران	249	43	292
جامعة الجزائر	61 (4٪)	174 (29.2 ٪)	235 (11.1 ٪)
جامعة قسنطينة	153	64	217
جامعة تيزي وزو	74	23	97
جامعة عنابة	61	28	89
جامعة التكنولوجيا (وهران)	46	25	71
جامعة تلمسان	46	15	61
جامعة باتنة	20	19	39
جامعة البليدة	13	17	30
بقية المدارس والمعاهد العليا	378	95	473
المجموع	1501	595	2100

المصدر: مستخلصة وبتصرف من وثائق مديرية البحث بالوزارة.

ويلاحظ أن هناك تباينا في توزيع المشاريع على التخصصات بجامعة الجزائر ويعود ذلك جزئيا إلى حجم فئة الأساتذة والأساتذة المحاضرين بالمعاهد المذكورة. ويمكن تصنيف هذه المعاهد الى ثلاثة أنواع:

أ- المعاهد التي تمتلك عددا معتبراً من مشاريع البحث وهي علم النفس، علم الإجتماع، الأدب العربي، واللغات الأجنبية.

ب- المعاهد التي تمتلك عددا متواضعا من هذه المشاريع وهي الإقتصاد، الفلسفة والترجمة

جـ - المعاهد التي تمتلك عددا محدودا من هذه المشاريع وهي العلوم السياسية، الإعلام، التاريخ، الحقوق، الآثار، التربية البدنية والرياضية.

ويمكن إستثناء تخصص الحقوق في هذا التصنيف على اعتبار أن هذا المعهد كان يمتلك عددا معتبراً من هذه مشاريع البحث في بداية هذه التجربة ثم لم يستمر في إحداث مشاريع جديدة على غرار المعاهد الأخرى.

إن تحليل مضمون عناوين هذه المشاريع يبين أن 35 من هذه المشاريع ذات طبيعية نظرية و 21 ذات طبيعة ميدانية. وإن كان هذا التوجه يعكس طبيعة العلوم الإجتماعية في حد ذاتها إلا أنه يطرح تساؤلا عن إرتباط هذه المشاريع بالتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في المجتمع الجزائري والعربي والدولي. وإذا أدخلنا متغير طبيعة النص، فإننا نجد أن هذه المشاريع تتوزع كما يلي: دراسة النصوص الأدبية والتاريخية (21 مشروع) دراسات فلسفية إقتصادية وقانونية (17)، دراسة عن ظواهر في الواقع (18). نستنتج من ذلك مايلي: أ) أن عددا معتبراً من هذه المشاريع يعالج نصوصا مدوّنة أو مسجلة ومن ثم فهي ترتبط بالماضي أكثر انشغالات الحاضر والمستقبل، ب) أن عددا متواضعا من هذه المشاريع يساهم في احداث التراكم المعرفي ولكن لاينتج بالضرورة معارف جديدة، وجـ) أن عددا لابأس به من هذه المشاريع تعالج إشكالات مطروحة في الواقع وان كانت هذه الإشكالات متفاوتة الأهمية وبعضها خاص بانشغال في تخصص معين.

إن التمعن أكثر في المشاريع التي تعالج ظواهر في الواقع الجزائري والمشار إليها أعلاه أنها تتوزع كمايلي:

تعليم (5)، اقتصاد (5)، شريحة الأطفال(2)، تأثير وسائل الإعلام (2)، إدارة مؤسسات (1)، آثار (1) جمعيات (1)، معوقون (1)، الخ.

إن ملاحظة أولية عن المشاريع التي تعالج ظواهر عن الواقع تبين ضآلة الدراسات الخاصة بالمؤسسات، إقتصادية أو سياسية أو تقليدية، الخ، غياب الشرائح الواسعة في المجتمع كفئة المنتجين والشرائح المدنية المختلفة وعدم بروز الاشكالات المستجدة الآنية المرتبط بواقع المجتمع (أنظر الجدول 11)

يتضح مما سبق أنه رغم الجهد الذي يبذله الباحثون في جامعة الجزائر، الا أن ذلك الجهد يعاني في رأينا من بعض الاختلالات الاساسية نذكر منها، أن هذه الابحاث لاتندرج بصفة واضحة في سياسة أو جهد وطني منظم في ميدان البحث العلمي. بمعنى آخر، فإن الإنشغالات التي تعكسها هذه الأبحاث في تعاملها مع الظواهر المدروسة وتحديدإشكاليات البحث مرتبطة أكثر بالجهد الفردي للباحث أو لعدد من

الباحثين وليس باستراتيجية محددة في مجال البحث، وأن توزيع هذه الأبحاث على المجالات الدراسية لم يتم بصفة متوازنة اذ يظهر أن هناك ميل إلى دراسة النصوص والظواهر التاريخية وهو أمر ضروري إلا أن ذلك يتم على حساب مستجدات الواقع الإجتماعي والاقتصادي والثقافي ولو أن هناك ترابط بين الاثنين.

وتكمن بعض المشاكل المرتبطة بعملية البحث العلمي شبه الجماعي بالإضافة الى إنعدام الرؤية المنسجمة الواضحة التي سبق ذكرها في إنعدام مراكز البحث والتوثيق وبنوك المعلومات الضرورية لتدعيم البحث العلمي؛ إنعدام البنيات الوسائلية التي تمكن من أداء البحث الميداني كاستخدام الإعلام الآلي في تحليل البيانات وتوفر الوسائل، ضآلة بعض الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع الباحث كمرونة امكانية النشر والمشاركة في تربصات في الداخل والخارج وغيرها؛ ثقل بعض الإجراءات الادراية وطول مدة المعالجة الإدراية والتعويضات وهو الأمر الذي لايتماشى مع مايتطلبه البحث من مرونة وفعالية؛ غياب المراقبة وكذا التنسيق بين مشاريع البحث المختلفة سواء في إطار الجامعة الواحدة أو بين الجامعات؛ وعدم مرونة بعض القوانين خاصة ما يتعلق الأمر بإدماج بعض الباحثين وكذا كيفيات التعامل اداريا وماليا مع القطاعات المستخدمة.

جدول 11

مشاريع البحث وطبيعة محتواها بجامعة الجزائر

التخصص		التوجه العام		طبيعة المواضيع المدروسة		
المؤسسة	العدد	نظرى	ميداني	نصوص أدبية وتاريخية	دراسات نظرية قانونية واقتصادية	دارسات عن الواقع
الحقوق	1 (1.7 %)					
اللغة والأدب	8 (14.2 %)					
العلوم الاقتصادية	4 (7.1 %)					
اللغات الاجنبية	9 (16 %)					
الإعلام	2 (3.5 %)	35 (62.5 %)	21 (37.5 %)	21 (37.5 %)	17 (30.3 %)	18 (32.1 %)
الترجمة	3 (5.3 %)					
العلوم السياسية	2 (3.5 %)					
الآثار	2 (3.5 %)					
التاريخ	1 (1.7 %)					
علم الإجتماع	9 (16 %)					
الفلسفة	3 (5.3 %)					
علم النفس	11 (19.6 %)					
التربية البدنية	1 (1.7 %)					

المصدر: مستخرج من دليل فرق البحث، جامعة الجزائر 1992

وتتضمن بعض الأفاق الأوليّة الذي يمكن سردها بإيجاز في إدماج مشاريع البحث في إطار جهد وخطة تنموية واضحة المعالم اقتصاديا وإجتماعيا ومعرفيا وحضاريا، تدعيم الوسائل الهيكلية والمادية (أجهزة، حوافز، وغيرها). ربط هذه المشاريع بالقطاعات المستخدمة تلبية للحاجات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في هذه القطاعات، والتنسيق بين مشاريع البحث على المستوى الوطني وحتى المغاربي والعربي.

ونشير في هذا السياق الى أن عدداً من فرق البحث على مستوى جامعة الجزائر ترتبط باتفاقيات مع فرق بحث في بلدان أجنبية وهي فرنسا أساسا، وتشمل هذه الفرق المعاهد التالية: اللغات الأجنبية، اقتصاد المكتبات، علم النفس، الليسانيات والعلوم الاقتصادية، وهي تتعامل مع فرق من جامعات لوفان (بلجيكا)، مونبولي، باريس الثامنة، تولوز (فرنسا). ويصعب تقييم قيمة هذا التعاون خاصة وأنه يتناول دراسة النصوص الأدبية واللسانية والمصطلحات، غير أنه نشير إلى إقتصار هذه التجربة على بلد أساسي وغياب التعاون مع جامعات أخرى خاصة تلك التي نشترك معها في الثقافة والحضارة والمصير، الخ.

التكوين في الخارج: خسوف المردودية

بدأت عملية التكوين في الخارج في مختلف التخصصات في الستينيات في مسار مواكبة التطورات الحاصلة في هذه الميادين. وكان حجم الدفعات المرسلة ومعظمها على مستوى التدرج لايتجاوز بعض المئات. وقفزت هذه الاعداد في السبعينيات وبداية الثمانينيات الى الآلاف ووصلت في السنة الجامعية 1985/1984 إلى 8.500 طالب.

وقد تقلص العدد بعد 1985 بحوالي 50 ٪ بفعل عدة عوامل منها الازمة الاقتصادية التي انعكست على ميزانية التكوين في الخارج. وقد تم ارسال في السنة الجامعية 1984 1985 حوالي 2700 طالب إلى الخارج وتقلص هذا العدد سنة 1989 إلى 700 طالب. وقد أعيد سنة 1989 تنظيم عملية التكوين في الخارج بحيث أصبح التركيز على دراسات ما بعد التدرج حيث أصبح يمثل هذا النوع 91٪ من مجمل البعثات في نفس السنة 1989 وأصبح هذا التكوين يخص أساسا العلوم الدقيقة والتكنولوجية، وتقلصت عدد البعثات في العلوم الاجتماعية بشكل أساسي ولم تعد تمس الا بعض التخصصات القليلة وهي التسيير والتجارة والاتصال.(8)

وتتوجه معظم هذه البعثات الى البلدان الغربية بنسبة 85٪ نصفها تقريباً إلى فرنسا وتتوزع باقي النسب بين بعض البلدان الأنجلوساكسونية والعربية والتي (أي هذه النسب الاخيرة) تقلصت بدورها بعد 1986. ولايبدو أن هناك إحصائيات خاصة بنسبة العائدين الى الوطن من هذه البعثات الا أن البعض يقدرها بحوالي 50٪. (9)

ويشمل التكوين في الخارج بجامعة الجزائر مايسمى بالتكوين طويل المدى والتكوين عن بعد وقصير المدى والعطل العلمية. وقد تقلص عدد منح التكوين طويل المدى في السنوات الاخيرة إذ أن معدلها

السنوي خلال سنوات 1990، 1991، 1992هو 6 منح تدخل في إطار التعاون مع فرنسا. ولم تظهر بعد فعالية هذا التكوين مع ضآلة الإمكانيات المخصصة لها وقلة الصرامة البيداغوجية والمتابعة العملية من طرف كل من الجهة المستقبلة والمرسلة. وقد أعيد تنظيم هذه العملية إبتداء من هذه السنة 1993 ليكون هذا التكوين 15 شهراً موزعة على ثلاث سنوات يتم خلال إرسال الوثائق المعرفية مع إمكانية تنقل المؤطر إلى مؤسسة الباحث.

وشمل التكوين عن بعد منذ بداية تأسيسه سنة 1980 عدداً معتبراً من أساتذة جامعة الجزائر يتوزعون كمايلي: اللغات الاجنبية، 26، الحقوق 24، العلوم الاقتصادية، 22، اللغة والادب العربي، 21، علم النفس 17، علم الإجتماع 14. العلوم السياسية 13، الاعلام والاتصال 9، التاريخ7، التربية البدنية 4، والترجمة 3، (أنظر الجدول (12) ويخص هذا التكوين تحضر شهادة دكتوراه الدولة في معظم الاحيان وشهادة الماجستير أو الدكتوراه الحلقة الثالثة في حالات نادرة. ويتوجه هذا التكوين أساسا وبالدرجة الأولى إلى فرنسا بنسبة 61٪ ثم مصر بـ 20.8 ٪ فالمغرب بـ 5.6 وبريطانيا بـ 4.4٪ وإسبانيا بـ 1.8 ٪ وسوريا بـ 1.2٪ وبلجيكا بـ 1.2 ٪ والباقي ألمانيا، موريتانيا، تونس، الأردن، السعودية بـ 6. ٪ لكل بلد. (أنظر الجدول 13).

ويتضمن التكوين في الخارج مايسمى بالتكوين قصير المدى والذي تحول مع الزمن وضعف الميزانية المخصصة له الى مجرد زيارة خاطفة يقوم بها الاستاذ الى عاصمة من العواصم المجاورة. ويمكن أن يقال نفس في شأن العطل العلمية نظرا للعوامل المذكورة أعلاه، فنجد أن ميزانية التكوين في الخارج في جامعة الجزائر لم تتعد (سنة 1990) 1500.000 دج قابلة للتحويل وذلك لمختلف أنواع التكوين (عن بعد، قصير المدى، وعطل علمية) تخص كل معاهد جامعة الجزائر (15 معهد) حيث يصل عدد الاساتذة بهذه الاخيرة الى 1277 أستاذ (بمختلف الرتب). وإذا أجرينا عملية رياضية عن الكيفية التي تتجسد بها هذه الميزانية في الواقع نجد أن معدل ميزانية معهد متوسط تكون في حدود 100.000 دج، وفي هذه الحالة كيف يمكن توزيع هذه الميزانية على الطلبات المقدمة للتكوين بمختلف الانواع (عن بعد (الحالات القديمة والترشيحات الجديدة)، قصير المدى، العطل العلمية) إذا كان هذا المعهد يضم في المتوسط 80 أستاذ (مختلف الرتب). وقد انخفضت هذه الميزانية إلى 1.400.000 دج سنة 1991 ثم 1.200.000 دج في نفس السنة. وهذا الأمر جعل التكوين عن بعد يتحول إلى قصير المدى لاتتجاوز في المتوسط اسبوعين (في حين كان في السابق يصل الى ثلاثة أشهر) والتكوين قصير المدى والعطل العلمية تتقلص وتحيد عن مهمتها في التوثيق والرسكلة والتحصيل المعرفي.

ونذكر في هذا الاطار أن جامعة الجزائر ترتبط باتفاقيات تبادل وتعاون في الميدان الثقافي والبحث العلمي مع 8 جامعات هي: جامعة الجديدة (المغرب)، جامعة تونس رقم 1، جامعة نواقشوط (موريتانيا)، جامعة نابل (ايطاليا) جامعة هافانا (كوبا)، جامعة غار يونس (ليبيا) جامعة القاهرة (مصر) وجامعة تامبل (الولايات المتحدة الامريكية)، لكن صعوبات مادية أساسا حالت دون تجسيد محتوى هذه الاتفاقات باستثناء عدد محدود من هذه الاخيرة من مثل جامعة نواقشوط (موريتانيا).

بعض الإستظهارات

يمكن وبعد مقاربة فضاء البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وجامعة الجزائر بصفة خاصة من زاوية متغيرات كل من الدراسات العليا والانتاج المعرفي والبحث شبه الجماعي والتكوين في الخارج أن نسجل عددا من المعالم التي يمكن أن نصفها بالموجبة وأخرى تتعلق ببعض التعثرات في موازنة ماينبغي أن يكون عليه مسلك البحث العلمي في ظل القيم الحضارية التي ينتمي اليها المجتمع وتفاعلا مع المستحدثات العلمية المعرفية الحاصلة في العالم المعاصر.

يمكن القول أن الدراسات العليا ساهمت ولو بشكل متواضع في تكوين الإطار في عدد معتبر من التخصصات. وهذا الاطار سواء اندمج في سلك التعليم الجامعي أو استقطبته قطاعات أخرى أو مازال يبحث عن مكان له في المجتمع يساهم بدون شك وبإمكانياته المعرفية المنهجية في تقديم إضافات في مسار التطور الإجتماعي والإقتصادي والثقافي في المجتمع. ويشكل هذه الإستثمار في الموارد البشرية ثروة فاعلة أو كامنة يمكن توظيفها متى توفرت الظروف التي تسمح بإنطلاقة ثقافية علمية وإجتماعية في المجتمع. ويتضح أن العدد الذي وصل إليه طلبة الدراسات العليا بجامعة الجزائر أي 3434 طالب (ة) في قسم الماجستير و 504 في الدكتوراه في السنة الجامعية 1991/1992 يشكل رصيداً معرفيا

هاماً. وماقد يثيره هذا العدد من تساؤل وإستفسار يرتبط أكثر بما يستلزمه هذا العدد من إمكانات على مستويات عدة مثل تواجد المصادر المستخدمة المتخصصة والبنيات المكتبية الملائمة والتربصات وكذا توفر الاستاذ المؤطر. ومازلنا بعيدين في مجال تكوين الإطار الباحث عن الاقتراب من المعدل المطلوب في عدد الباحثين بالنسبة لمجموع السكان اذ يوجد في الجزائر حوالي 100 باحث لكل مليون نسمة بينما يوجد مابين 2000 و 3000 باحث لكل مليون نسمة في البلدان المصنعة.

ويتبين أن هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ساهموا ولو بشكل متواضع في توفير عدد من المصادر الاساسية في مختلف التخصصات (حوالي 1.000 مطبوع ورسالة ماجستير ودكتوراه) منذ الإستقلال. هذه المراجع بمختلف مستوياتها تشكل أرضية تسمح بالتراكم المعرفي والنقد في ما سيأتي من أبحاث مستقبلية، كما وأنها يمكن لو مست أو خرجت من رفوف المكتبات أن تساهم في توضيح ومعالجة الإشكالات المطروحة على الساحة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. وهذه الأعمال المعرفية المشار إليها لاتتضمن الأبحاث التي أنجزت عن مستوى الدراسات المعمقة والدراسات العليا المتخصصة ودراسات التدرج، هذه الاخيرة التي تعد بالآلاف.

ويتضح أيضا أن تجربة البحث في إطار فرق البحث قد بدأت تتأسس بتواضع كما وأن إنتاجها بدأ يظهر في السنوات الاخيرة. ويمكن أن نعتبر جامعة الجزائر بالمقارنة مع جامعات الوطن الاخرى رائدة في هذا المجال اذ يشكل باحثوها 50٪ من مجمل الباحثين في المشاريع الجديدة وحوالي 25٪ في المشاريع ككل. وتكتسى هذه التجربة أهمية اضافية اذ اعتبرنا أن الباحث الجزائري لم يتعود ربما على العمل شبه الجماعي ومن ثم فإن تكيف هذا الاخير مع هذا النوع الجديد (نسبيا) من البحث يتطلب زمنا معتبرا وخاصة اذا علمنا أن البحوث والدراسات الحديثة تتم في إطار مجموعات ومؤسسات بحثية قائمة بذاتها.

ويظهر أيضا أن الاستثمار في تكوين الموارد البشرية المؤهلة عبر التكوين في الخارج قد كانت له عدد من النتائج سمحت بجزأرة معظم التخصصات على مستوى الدراسات العليا إذ أن نسبة الأساتذة والاساتذة المحاضرين المتعاونين لايمثلون سوى 8.9٪ من زملائهم الجزائريين وقد سبقت الإشارة إلى أن نسبة العائدين من الخارج في إطار هذا التكوين كانت تمثل سنة 1985 حوالي 50٪ ثم انخفضت الى حوالي 40٪ لتصل حاليا (1992) إلى حوالي 10٪. هذه الاطارات الباحثة أصبحت تلعب دوراً هاماً في تأطير الدراسات العليا وكذا دراسات التدرج والمساهمة بشكل أوآخر في دعم آلية البحث العلمي المتعثرة.

وتشمل عدد من التعثرات التي ساهمت في الاختلال القائم في عدد من الموازنات الخاصة بمسار البحث العلمي وكذا في تحديد الاولويات في علاقة هذا البحث بتاريخ هذا المجتمع وحاضرة ومستقبله. ويمكن حصر هذه (الانعكاسات) بالمقارنة مع ماينبغي أن يكون فيما يلي:

يلاحظ أن تطور نظام الدراسات العليا بهذا الشكل لم تمليه متطلبات بيداغوجية أو إستراتيجية بقدر ما كان إستجابة لظروف خارجية طارئة تتمثل في الضغط الديمغرافي وما يسمى بالأزمة الإقتصادية ابتداء من سنة 1985. وهذا الواقع أرجح الكفة الى جانب الكم على حساب التكوين الكيفي وأدى الى بروز أزمة المستوى والإشراف والمتابعة المعرفية الصارمة في عملية البحث على مستوى الدراسات العليا.

وتشكو محتويات برامج الدراسات العليا في عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بأهدافها وما هو نوعية الباحث التي تسعى إلى إنتاجه وماعلاقة هذه المحتويات بواقع المجتمع وقيمه وحضارته. كما أن مسألة إستهلاك ما أنتجه الغير دون صناعته أو إعادة انتاجه وتكييفه على الأقل سائد في دراسات التدرج فإن ذلك يمتد أيضا إلى مستوى الدراسات العليا. وفي نظرنا فإن برامج الدراسات العليا تتطلب مراجعة بصفة دائمة كل خمس أو ست سنوات وذلك بهدف إدماج المعارف المستحدثة سواء تلك التي تنتج من طرف الباحثين الجزائريين على قلتها أو تلك التي تظهر على المستويات الإقليمية والعربية والدولية أخذا بعين الإعتبار أن هناك عدداً من المواد الأساسية التي تتصف عادة بالإستقرار النسبي.

ويعاني الإنتاج العلمي المعرفي من متاعب عديدة يتمثل البعض منها في قلته أولا بالمقارنة مع حجم هيئة التدريس من جهة والتحديات المرتبطة بسد العجز البارز وملاحقة التطورات الحاصلة في المجتمع المعاصر من جهة أخرى. يضاف إلى هذه القلة قيمة هذه الأخيرة وارتباطها بالواقع الإجتماعي والإقتصادي والثقافي الذي ينتمي اليه المجتمع. وتكاد تكون العوامل التي أدت الى هذا الواقع شبه السلبي معروفة إلاّ أن مايمكن التركيز عليه على المدى المتوسط على الأقل إعطاء الأولوية للكتاب المدرسي الجامعي حتى تصبح لكل مادة في قسم الدراسات العليا كتابها الخاص على أن يتطور هذا الأخير حسب الزمن ومستجداته. كما أنه يتعين فك العائق المرتبط بعملية النشر ويكون ذلك في رأينا وعلى المدى القريب بادخال هيئة التدريس الباحثة في عالم التكنولوجيات الحديثة للنشر التي تسمح للأستاذ الباحث بتأليف أبحاثه بنفسه ومن ثم تقليص دور ديار النشر الى عملية السحب فحسب، وهو ما أصبح معمولا به في المجتمعات المعاصرة، وهذا الأمر لايعفي على كل ديار النشر العمومية وسياسية النشر الجامعي من مسؤولية ما وصل إليه هذا الواقع.

ويشكو البحث شبه الجماعي في إطار فرق البحث من نقص في المتابعة البيداغوجية الصارمة على مستوى المؤسسة الجامعية ككل، ويضاف الى ذلك أن الحوافز التي تدفع عدد من أعضاء هيئة التدريس إلى تأسيس هذه الفرق عادة ما تكون مادية الشيئ الذي ينعكس على محتوى هذه الابحاث ونتائجها. وعامة، فإن هناك إختلالاً بين الحجم الذي وصلت إليه فرق البحث على مستوى جامعة الجزائر وكذا الإستثمارات المادية المخصصة لها في شكل تعويضات ووسائل أخرى وبين المردودية المتمثلة في إنتاج عدد من هذه الفرق والتي لايتعدى 20 مشروع منجز منذ تأسيس هذه التجربة سنة 1985. وعلى الرغم من هذا الإختلال، فإنه في نظرنا ينبغي تشجيع هذه التجربة وضبطها بشكل منظم وقار على أن يكون التركيز في الأمدين القريب والمتوسط على تأسيس المتابعة البيداغوجية والمعرفيّة وكذا تحديد أوليات البحث ومجالاته في إطار الاستراتيجية البحثية المشار إليها أعلاه وذلك من مثل تأسيس الدراسات الإقليمية التي تغيب في مؤسساتنا الجامعية على سبيل المثال لا الحصر.

ويظهر أن التكوين في الخارج، عدا التكوين طويل المدى، لم يسجل نتائج ملموسة منذ تأسيسه باستثناء ماقد يوفره الإحتكاك الأولي بالمراكز والمؤسسات الجامعية في الخارج من إمكانية الحصول على المصادر المرجعية واستحداث المعارف المتجددة في عدد من التخصصات. ويمكن الإستدلال على ذلك بضآلة

عدد الأساتذة الذين أنهوا أبحاثهم في إطار التكوين عن بعد. وتكاد تكون أسباب هذه الوضعية معروفة، غير أنه من رأينا يتعين العمل إما على تخصيص موارد تكون في مستوى مايتطلبة هذا التكوين مع تحديد الإحتياجات في التخصصات ذات الأولوية وفق استراتيجية البحث المشار اليها اعلاه أو تحويل بعض أنواع هذا التكوين من مثل التكوين قصير المدى الى عملية اقتناء المصادر الأساسية في التخصص ووضعها تحت تصرف الباحثين في التخصص المعني. ويتضح بأن الموارد الخاصة بهذا التكوين قد تتقلص مع الزمن الشيئ الذي يتطلب التحول في الذهنيات والممارسات ومن ثم ضرورة الإعتماد على النفس في إمكانيات المشاركة في التربصات أو الملتقيات العلمية في الخارج من خلال رفع المستوى النوعي للبحث وهو ما يجعل الباحث مطلوبا بدلا من أن يكون هو الطالب أخذا بعين الإعتبار دائماً وضعية الباحث الجزائري وإمكاناته المحدودة على عدة مستويات.

لقد تعامل عرضنا هذا مع صيرورة البحث العلمي الإجتماعي من حيث عدد من المؤشرات المتمثلة في الدراسات العليا والانتاج المعرفي والبحث في إطار الفرق والتكوين في الخارج ولم نتناول لإعتبارات حدود هذه المعالجة العوامل الاخرى المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر مع هذه المحددات وذلك من مثل وضعية الباحث، علاقة البحث بالنظام الإجتماعي والسياسي وعلاقة البحث بالنظام الدولي وذلك يمكن أن يكون مجال خوض آخر.

المراجع

1) مثال ذلك، نجد أنه وبالنسبة الى حجم السكان، فإن اسرائيل كانت تحتل المكانة الأولى في نشر الاعمال البحثية حيث أن عدد الباحثين الذين نشروا أعمالا بحثية عام 1976 مثلا هو كمايلي لكل مليون نسمة: في اسرائيل 1102، في الولايات المتحدة 741، في اليابان646، في انكلترا 582،و في السويد 516، وفي الدانمرك 450. أنظر حسن الابراهيم، "منحة التعليم العالي العربي: بعض القضايا الرئيسية"، المستقبل العربي، العدد 101، 7/1987، ص 32.

2) BENACHENHOU, "L'Accés au Savoir Scientifique et Technique en Algérie", Le Quotidien D'Algérie, 29/12/1991, pp. 12-13

3) محمد ناصر، "التنسيق بين الجامعات العربية لتطوير الدراسات العليا والبحث العلمي "، المستقبل العربي، العدد 142، 12، 1990، ص 32.

4) انطوان زحلان، " هجرة الكفاءات العربية: السياق القومي والدولي"، المستقبل العربي، العدد 159، 5/ 1992، ص 9.

5) أي الكتب المطبوعة

6) دليل المنشورات الجامعية، جامعة الجزائر، 199

7) دليل فرق البحث، جامعة الجزائر، 1992

8) BENACHNHOU

9) IBID